

Distr.
GENERAL

A/CONF.165/10/Rev.1
10 May 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مؤتمر الأمم المتحدة
للمستوطنات البشرية
(الموئل الثاني)



اسطنبول، تركيا
٢ - ١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٦

البند ١٠ من جدول الأعمال المؤقت*

دور ومساهمة السلطات المحلية، والقطاع الخاص،
والبرلمانيين، والمنظمات غير الحكومية وغيرهم
من الشركاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل

مذكرة من إعداد الأمانة

موجز

قررت اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، في دورتها الثالثة المنعقدة في نيويورك في الفترة من ٥ إلى ١٦ شباط/فبراير ١٩٩٦، أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت للمؤتمر بندا حول دور ومساهمة السلطات المحلية والقطاع الخاص والبرلمانيين والمنظمات غير الحكومية وغيرهم من الشركاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل (انظر A/CONF.165/PC.3/7، المرفق الأول، المقرر ٣/٣). وأعدت الأمانة هذه المذكرة لتيسير أعمال المؤتمر تحت هذا البند. وستتناول اللجنة الثانية البند أثناء المؤتمر، وعليه، تقدم المذكرة أساسا منطقيا موجزا للحاجة لشراكة عريضة في سبيل تنفيذ جدول أعمال الموئل شارحة العملية المقترحة التي سيتم بموجبها، أثناء المؤتمر، استبيان وجهات نظر الشركاء غير الرسميين بشأن دور كل منهم في تنفيذ جدول أعمال الموئل، فضلا عن مساهمتهم المحتملة، بما يؤدي في النهاية إلى سلسلة من التوصيات المقترحة من قبل مؤتمر الموئل الثاني بشأن إطار للتعاون بين المجتمع الدولي والحكومات الوطنية والشركاء غير الرسميين والعلاقات فيما بينهم فيما يتعلق بتنفيذ برامج وأهداف خطة عمل المؤتمر وجدول أعمال الموئل.

.A/CONF.165/1 *

أولا - معلومات أساسية

١ - إن القدرة الجماعية للشعب على صياغة شكل المستقبل قد بلغت الآن حجما لم تعرفه من قبل قط، كما أن الحاجة لمزاولتها قد ازدادت إلحاحية. ويعتبر حشد تلك القدرة، لجعل الحياة في القرن الحادي والعشرين أكثر ديمقراطية وأمنا واستدامة، التحدي الأول أمام هذا الجيل. فالعالم بحاجة إلى رؤية جديدة يمكنها حفز الشعوب في كل مكان على تحقيق مستويات أعلى من التعاون في مجالات الاهتمامات المشتركة والمصير المشترك^(١).

٢ - فلا ريب أن العقود المنصرمة قد عملت على تحويل العالم وقائمة الاهتمامات العالمية بصورة جذرية، الأمر الذي أدى إلى إثراء زخم تلك السلسلة من مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية لفترة التسعينات، التي استهلكت بمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية وتوجّها الموئل الثاني، بهدف الاستجابة للتحديات العالمية الناشئة، سواء كانت سياسية أم اقتصادية أم اجتماعية أم بيئية، للتوصل إلى اتفاق بشأن جدول أعمال مشترك ولتسخير طاقات ومواهب وقدرات الشعوب في كل مكان لخدمة رؤية مشتركة للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في القرن المقبل.

٣ - وفيما يتعلق بمؤتمر الموئل الثاني، يبرز اتجاهان بوجه خاص سيعملان إلى حد بعيد على تشكيل مسار تنمية وإدارة المستوطنات البشرية في القرن الحادي والعشرين، وهما التحول الحضري المطرد للعالم وتفويض مؤسسات ومنظمات وقطاعات أخرى من المجتمع المدني سلطات ومسؤوليات الحكومات الوطنية. أما الأسباب الكامنة وراء تلك الظاهرة المحددة فتتراوح من التغيير الاقتصادي والاجتماعي العميق على المستويين العالمي والوطني إلى تسريع وتعميق عمليات تطبيق الديمقراطية والمشاركة في بلدان كثيرة، فيما تقوم طائفة من المنظمات السياسية والاجتماعية الجديدة بالمطالبة بإثبات الوجود والإعراب عن الرأي في الشؤون الوطنية والمحلية، موقدة بذلك ما يدعى في أماكن أخرى "بالثورة الترابطية".

٤ - وكان لذلك أثر قوي على آليات وطرائق التعاون الدولي أيضا. وهناك إحصائية واحدة تكفي لتوضيح ذلك: فبينما كان عدد المنظمات غير الحكومية الدولية، العاملة في ثلاثة بلدان على الأقل، يقل عن ٢٠٠ في مطلع القرن، وبالكاد تغير طيلة العقود الست التي تلت، فإن هذا العدد ازداد في الستينات بصورة هائلة بالغا

(١) أخذ عن "Our Global Neighbourhood", the Report of the Commission on Global Governance,

Oxford University Press, 1995.

٣٠ ٠٠٠ اليوم، وهو آخذ في التزايد كل سنة. ولدى جمعه مع أنشطة المنظمات الأخرى التي تقع خارج حيز الإطار الحكومي الدولي التقليدي، فإنه يرقى إلى شبكة موازية للتعاون الدولي ينبغي أخذها في الحسبان وتقديرها تماما في أعمال متابعة مؤتمر الموئل الثاني على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. إضافة إلى ذلك، ومع تحول المسؤولية عن النمو الاقتصادي والاستثمار والتنمية، بصورة مطردة، نحو القطاع الخاص، فإن نجاح أية خطة عمل لا بد وأن يتوقف على قدرتها على التماس دعم الجهات المنفذة الاقتصادية الخاصة - من شركات إلى مصارف إلى أسواق مالية - إضافة إلى جهات كثيرة أخرى.

- الموئل الثاني: شراكة جديدة من أجل التنمية

٥ - يعتبر هذا الأمر حاسم الأهمية بصورة خاصة في حالة جدول أعمال الموئل. ذلك أنه في عالم آخذ في التحول الحضري بصورة متزايدة، ستكون المستوطنات البشرية، صغيرها وكبيرها، محور وبؤرة الأنشطة الاقتصادية والتحول الاجتماعي والسياسي والجهود الرامية إلى تحسين نوعية حياة البشر ونوعية البيئة أيضا. ولا يتطلب ذلك المشاركة الفعالة للسلطات المحلية فحسب، وإنما مشاركة جميع من لهم دور وحصّة في المستوطنات البشرية في ظل الانتشار المتنامي للسلطة والمسؤوليات السياسية والاقتصادية في المجتمعات اليوم. فلن يكون لدى أية جهة منفذة الموارد ولا السلطة - الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية - لتقرير مسار نمو وتنمية المستوطنات البشرية، حيث أنها تتطلب التعاون من قبل الآخرين. ولكل ما تقدم آثار عميقة بالنسبة للشراكات الجديدة اللازمة على المستويات الدولية والوطنية والمحلية لتحقيق التنمية المستدامة. كما أن لها تأثيرات عميقة بالنسبة للمجتمع الدولي وللحكومات الوطنية فيما يتعلق بكيفية وضع استراتيجيات فعالة لتحقيق التنمية المستدامة.

٦ - ولقد تم التكهن بالحاجة إلى شراكات عريضة القاعدة لتحقيق التنمية المستدامة في "مؤتمر قمة الأرض" في ريو دي جانيرو عام ١٩٩٢. ذلك أن جدول أعمال القرن ٢١ وهو خطة العمل العالمية التي اعتمدت في ريو، يطلب على وجه التحديد إلى من هم خارج حيز الحكومة المركزية وكافة "المجموعات الرئيسية" التعهد بمهام ومسؤوليات محددة في تنفيذ جدول الأعمال. وقد استأنفت العملية التحضيرية "لقمة المدن" ما توقف عنده "مؤتمر قمة الأرض" وذلك بهدف جعل العملية التحضيرية ومؤتمر الموئل الثاني ممارسة حقه في مجال الشراكة، من أجل بلوغ الهدف النهائي المتمثل في مواصلة هذه الشراكة في تنفيذ جدول أعمال الموئل خلال السنوات التالية للمؤتمر، لأنها ستكون ضرورية بصورة مطلقة للتنفيذ الناجح.

- العملية التحضيرية للموئل الثاني: دور الشركاء

٧ - أثبتت العملية التحضيرية لمؤتمر الموئل الثاني بالفعل كفاءة وعقلانية نهج الشراكة هذا، ذلك أنه عمل على إثراء العملية التحضيرية ومشروع جدول أعمال الموئل. وقد عمدت السلطات المحلية ورابطاتها، ووكالات الأمم المتحدة الشقيقة، والمؤسسات المتعددة الأطراف، والبرلمانيون، وقطاع الأعمال الخاصة والمؤسسات الخاصة، والمنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، ومعاهد البحوث، والمستثمرون،

والاتحادات المهنية، والمجتمعات الدينية، والمنظمات النسائية ومنظمات الشباب، كلها، إلى تقديم مساهمات هامة أثناء الأنشطة التحضيرية التي أدت إلى حصر القضايا الرئيسية للتنمية المستدامة للمستوطنات البشرية التي سيتم التصدي لها في جدول أعمال الموئل. وأثناء الأعمال التحضيرية للمؤتمر، تم الأخذ بمعرفة ومنظورات تلك الجهات فيما يتعلق بالتحديات القائمة اليوم في كل جانب من جوانب الحياة والعمل في المستوطنات الحضرية والريفية: من النقل إلى المشاركة، ومن الإسكان إلى توفير المياه، ومن الصحة إلى أجهزة الحكم المحلي وتسوية الخلافات، ومن حيازة الأراضي إلى التمويل. وقام شركاء الموئل الثاني بالتصدي لكافة القضايا تلك، خارج اللجان الوطنية المفتوحة التي أسستها الحكومات وداخلها على السواء، وذلك في اللقاءات الإقليمية واجتماعات الخبراء. وبالنظر إلى قيامها بتقديم مساهمة هامة لمحتوى جدول أعمال الموئل، فمن البديهي والمنطقي أن نتوقع من مختلف مجموعات الشركاء غير الرسميين ممن شاركوا في صياغة جدول أعمال الموئل أن تكون شركاء فعالين أيضا للحكومات الوطنية والمجتمع الدولي في تنفيذه.

- تقسيم جديد للمسؤوليات والمهام

٨ - في ظل الحقائق السياسية والاقتصادية والاجتماعية الواقعة المستجدة على المستويين الوطني والدولي للأسباب التي سبق بيانها، فإن المسؤوليات الجديدة للحكومات الوطنية والمؤسسات والوكالات والمنظمات العاملة على المستوى العالمي ستحمل بصورة رئيسية طابع التمكين وتيسير العملية التي يقوم جميع المشاركين في تنمية وإدارة المستوطنات البشرية، بموجبها، بالعمل بصورة تآزرية باتجاه غايات مشتركة لجدول أعمال الموئل. وبعبارة أخرى، ستعمل الحكومات المركزية، على المستوى الوطني، على النهوض بالتنمية من خلال الشراكة، والوساطة في المواقف المتعارضة، واتخاذ الدور القيادي في تنسيق العملية السياسية لهذه الشراكة الجديدة للتنمية داخل إطار ما هو شامل ومتفق عليه من أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية وطنية. وعلى المستوى الدولي، سيتعين على المؤسسات والمنظمات المتعددة الأطراف، ولا سيما وكالات منظومة الأمم المتحدة، أداء دور مماثل، والسعي إلى اكتساب شركاء جدد، واقتسام التكاليف والمسؤوليات، في الوقت الذي تسعى فيه إلى تحقيق أهداف مشتركة.

- الشركاء الرئيسيون الجدد

٩ - ومن س يكون هؤلاء الشركاء الرئيسيون الجدد؟... ففي مجال المستوطنات البشرية، هم في المقام الأول السلطات المحلية، والمستوى الحكومي الذي يتحمل المسؤولية اليومية عن النمو والتنمية المستدامة للمستوطنات. وثانيا، القطاع الخاص والذي سيضطلع في العقود المقبلة بالمسؤولية الرئيسية عن الاستثمار في مجال البنى الأساسية والوظائف والإسكان والخدمات. ويتعين أن يضاف إلى ذلك "القطاع الثالث" المتنامي للمجتمع المدني، من المؤسسات وحتى المنظمات غير الحكومية والمنظمات القائمة على المجتمع المحلي، التي أخذت تضطلع بقدر متزايد من المهام التي كانت حتى الآن بمثابة مسؤوليات عامة في الساحة الاجتماعية، وفي مجال الرعاية الصحية والإسكان وتوفير الخدمات والتعليم، إلى جانب أمور أخرى. ويضم "القطاع الثالث" أيضا فئات التأييد والمناصرة من منظمات النساء والشباب وحتى منظمي حركات حماية البيئة وحقوق الإنسان، التي تشكل كلها

جزءاً من تلك التركيبية الاجتماعية المتنوعة التي هي المستوطنات البشرية والتي عليها القيام بالدور الحيوي المتمثل في ضمان أن يتحقق فيها العدل والإنصاف والاستدامة.

١٠ - ويشتمل الشركاء الرئيسيون أيضاً على مجموعات هامة أخرى من الجهات المنفذة التي ستكون مساهمتها أساسية في توضيح احتياجات واهتمامات المستوطنات البشرية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويضم هؤلاء البرلمانيين، الذين بصفتهم مشرعين سيتوقف على أعمالهم، إلى حد بعيد، مدى حصول المستوطنات البشرية على ذلك النوع من الدعم السياسي، على المستوى الوطني، الذي ييسر التنمية المحلية المستدامة. ومن بين الشركاء الجدد أيضاً النقابات العمالية والمنظمات المهنية، سواء كانت عاملة على المستوى الوطني أو الدولي. ذلك أن عمليتنا العولمة والتحول الحضري يجلبان معهما ما هو جديد وغير متوقع من تحديات وتغيرات تكنولوجية واجتماعية، لا تؤثر فقط في بنى العمالة والتوقعات الخاصة بفرص العمل، وإنما تواجه الاختصاصيين في مجال المستوطنات البشرية بمهام جديدة تتصل بالتصميم العمراني والاستدامة البيئية والاجتماعية والاقتصادية لنمو المستوطنات وتنميتها. ولا بد من استكشاف سبل جديدة للبحث وتصميم وتطبيق تكنولوجيات جديدة.

- جدول أعمال الموئل كعقد اجتماعي عالمي فيما بين الشركاء

١١ - أدى الاعتراف بمساهمات جميع تلك المجموعات من الجهات المنفذة في تنمية المستوطنات البشرية في المستقبل إلى إثراء العملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) منذ البداية. كما أنه كان السبب الرئيسي لتبني نهج الشراكة الذي كان ناجحاً للغاية في المسيرة المتجهة إلى اسطنبول. وكما يتعذر تصور تحقيق النجاح في العملية التحضيرية دون المشاركة الفعالة لهؤلاء الشركاء، فإن تنفيذ جدول أعمال الموئل لن ينطلق على المسار المحدد له دون مشاركتهم على نحو نشط. فلكي تخطو تنمية المستوطنات البشرية قدماً إلى الأمام، لا بد من تعهد الشركاء بالالتزام بتنفيذ الإجراءات المحددة ضمن إطار جدول أعمال الموئل، محولين بذلك جدول الأعمال إلى عقد اجتماعي عالمي للتنمية المحلية المستدامة. فالحكومات الوطنية، أو في هذا الشأن الحكومات الوطنية العاملة بالتعاون مع المؤسسات والوكالات المتعددة الأطراف القائمة، تعجز عن القيام بذلك بمفردها، ولا سيما إذا ما اعتبرنا أن المستوطنات البشرية، وخاصة المدن الكبيرة والصغيرة، ستعمل، في غضون العقود الزمنية المقبلة، ونتيجة لعملية العولمة والتحول الحضري، على استقطاب اهتمام كل فرد، لأنها ستشكل مفتاح التقدم الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة البيئية، من ناحية، فيما ستتولى الجهات المستثمرة والشركات الخاصة وغيرها من مؤسسات ومنظمات المجتمع المدني صنع القرارات التي ستقرر في نهاية الأمر ما إذا كانت المدن الكبيرة والصغيرة ستزدهر، من ناحية أخرى. وفي نفس الوقت، ونظراً لمركزية المستوطنات البشرية بالنسبة للمستقبل المستدام، فإنه من البديهي أيضاً أن يكون ازدهارها في النهاية في صالح الجميع، سواء كانوا من أصحاب المشاريع التجارية الخاصة أو من المقيمين في الأحياء الفقيرة أو من المسؤولين الحكوميين أو من الحرفيين. فالتحديات هائلة سواء كانت بيئية أو اجتماعية أو اقتصادية، كما أن احتياجات البنى الأساسية والخدمات والإسكان

وحدها من الموارد المالية جمة وتتجاوز قدرة القطاع العام والمؤسسات المتعددة الأطراف على توفيرها بمفردها. غير أنه ينبغي تلبيتها إذا كان لا بد للتنمية والنمو الاقتصادي وتوليد العمالة من الانطلاق بالخطى اللازمة لضمان الاستقرار السياسي والاجتماعي العالمي. وعليه، فإن لكل فرد حصة هامة في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، مما يبرر الدور الكبير للجميع في جدول أعمال الموئل وتنفيذه.

١٢ - وهذا المفهوم الذي حدا في بادئ الأمر بجميع من هم خارج الحكومة المركزية إلى الانضمام إلى العملية التحضيرية. ولن يتمكن جدول أعمال الموئل من النجاح في تحقيق أهدافه ما لم يتم الأخذ بغايات وبرامج جدول أعمال الموئل من قبل منظمات ومؤسسات المجتمع المدني في شتى الأمكنة وإضفاء الطابع الذاتي عليها وتجسيدها في أنشطة الجهات المنفذة الاقتصادية وذوي الاختصاص المهني والمجموعات السياسية والمنظمات الاجتماعية. وستكون عواقب ذلك هائلة، حيث أن القضايا التي يتم التصدي لها في جدول أعمال الموئل هي قضايا يتوجب على كل قطر وكل محلة مجابته وحلها في غضون العقود المقبلة، سواء تواجد جدول أعمال الموئل أم لم يتواجد. فبوجود جدول أعمال الموئل واتباع توصياته، سيتاح المجال للمجتمع الدولي، كما تم تمثيله في مؤتمر الموئل الثاني من قبل المؤسسات والوكالات الدولية والحكومات الوطنية ومختلف الشركاء الرئيسيين، للقيام بذلك بأسلوب جماعي متضافر وحازم وبالتالي أقل كلفة.

ثانيا - دور ومساهمة الشركاء في تنفيذ جدول أعمال الموئل

١٣ - اعتبر مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني)، منذ مستهل الأمر، مؤتمرا للشركاء والشراكة. ويتضح ذلك في عملياته التحضيرية وفي أعمال اللجنة التحضيرية الخاصة به. وعليه، فستكون الشراكة، لكافة الأسباب التي وردت آنفا، المبدأ الموجه الكامن لاستراتيجية تنفيذ جدول أعمال الموئل أيضا. وتتمثل إحدى المهام الرئيسية أمام المؤتمر في اسطنبول في تشكيل طرائق عملية تبادلية المنفعة وتطويرية من شأنها خلق علاقة عمل نشطة ومطرودة بين الشركاء الرسميين وغير الرسميين من أجل التنفيذ الناجح لجدول أعمال الموئل، بدعم على المستوى الدولي من المؤسسات المتعددة الأطراف، ولا سيما من قبل منظومة الأمم المتحدة. ومن أجل تحقيق ذلك بصورة تامة، لا بد لكافة الشركاء من مراعاة ما يلي:

(أ) الدور الميسر للدولة ومؤسسات الحكومة المركزية؛

(ب) الحاجة لخلق بيئة تمكينية إيجابية، على المستويين الوطني والمحلي، من شأنها تشجيع المشاركة التامة لكافة الجهات المنفذة في تنمية المستوطنات البشرية؛

(ج) الحاجة لتنفيذ عملية إعادة التشكيل المؤسسي لاستيعاب المشاركة المجدية للشركاء غير التقليديين في صنع القرارات المؤدية إلى التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية؛

(د) القبول بحقيقة أن التنمية في القرن ٢١ ستصبح بصورة متزايدة مهمة من مهام مجموعة واسعة من الشركاء، يعتبر القطاع الخاص بكافة أشكاله أبرزها؛

(هـ) الحاجة لمزيد من المساءلة والشفافية فيما بين الشركاء المتعاونين؛

(و) الحاجة لتلافي الازدواجية وتشجيع التخصص الفني فيما بين الشركاء المتعاونين، سواء على المستوى الدولي أو الوطني أو المحلي.

الشراكة التمكينية

١٤ - إضافة إلى ذلك، وتعزيزا لمساهمات جميع الشركاء في تنفيذ أهداف جدول أعمال الموئل ولضمان استدامتها على مر الزمن، فقد يرغب المؤتمر أيضا في النظر في نهج تمكيني استراتيجي في توصياته يضم أمورا من بينها ما يلي:

(أ) إعداد إجراءات تخطيطية ولصنع القرار تيسر الشراكات والتعاون فيما بين الحكومات - على كافة المستويات - والمجتمع المدني، بما في ذلك القطاع الخاص؛

(ب) تيسير قيام المؤسسات التجارية بمزاولة الاستثمار والأنشطة الأخرى، بما في ذلك الأنشطة غير التجارية التي يمكن لها أن تسهم في التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية، وخاصة فيما يتعلق بتوليد فرص العمالة وتوفير خدمات الدعم الاجتماعي في المجتمع المحلي، والتعجيل بإنشاء المساكن والبنى الأساسية؛

(ج) تمكين كافة المجموعات الرئيسية، خارج الحيز الحكومي، من المشاركة في تخطيط وتنفيذ برامج تنمية المستوطنات البشرية وتشجيعها على ذلك، وخاصة فيما يتعلق بفرص العمالة وتيسير الحصول على الخدمات الاجتماعية كالخدمات الصحية والتعليمية والتدريبية والاستخدام الرشيد للموارد غير المتجددة والبيئية والحفاظ عليها؛

(د) الحث على إيجاد آليات تمويل مجددة ومنصفة لتنمية المستوطنات والمأوى، وكفالة تيسر الحصول على الأراضي، وضمان الحيازة، وكفالة تحقيق المساواة بين الجنسين في عملية تنمية المستوطنات البشرية، إلى جانب أمور أخرى؛

(هـ) تشجيع معاهد البحث ومؤسسات التعليم على القيام بإجراء البحوث الموجهة نحو الخروج بنتائج في مجال التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية وتوفير المساكن؛

(و) تقديم الدعم على المستوى الدولي لإقامة إطار فعال منسق للتعاون في مجالات النمو والتنمية المستدامة للمأوى والمستوطنات البشرية.

١٥ - إن نهجا استراتيجيا يضم تلك الإجراءات المقترحة، إلى جانب إجراءات أخرى، سيحقق الكثير من أجل تيسير مساهمة الشركاء غير الرسميين في عملية التنفيذ في مجالات هامة كتجهيز المأوى، والاستخدام المستدام للأراضي، والتمويل الحضري والريفي، وتوفير البنى الأساسية والخدمات الأساسية، وإيجاد فرص العمالة، وحماية البيئة وصونها، وعمليات النقل والاتصال المستدامة، وحفظ التراث الثقافي، واثقاء الكوارث والتخفيف من حدتها. ومع ذلك، فقد بينت التجربة أن بناء الشراكات لتنمية المستوطنات البشرية قد يكون معقداً وعسيراً وأحياناً غامضاً. وعلى الرغم من عدم توافر الحلول السهلة، فإن النهج القائم على توافق الآراء لتشكيل الطرائق العملية في هذا المسعى يجب أن يبقى المبدأ الموجه المقبول في مؤتمر الموئل الثاني حين يتم فيه التصدي لتلك القضايا في "جلسات تفاوض ونقاش الشركاء" التي ستجريها اللجنة الثانية للمؤتمر.

ثالثاً - جلسات تفاوض ونقاش الشركاء في اسطنبول:

بناء توافق الآراء والالتزام بالتعهدات

١٦ - ستكون "جلسات تفاوض ونقاش الشركاء" هذه هامة لجعل مؤتمر الموئل الثاني مؤتمراً فعلياً للشراكات، وخاصة لتحقيق توافق في الآراء بين الشركاء فيما يتعلق بالأسلوب الذي سيقومون بموجبه - إلى جانب الحكومات الوطنية والوكالات والهيئات الدولية - بتوزيع المهام والبدء بالتعهد بتنفيذ جوانب جدول أعمال الموئل ذات الصلة الأكثر مباشرة باهتماماتهم وخبراتهم ومجالات مسؤوليتهم الفردية. وستكون جلسات التفاوض والنقاش هذه بمثابة قناة الوصل بين المؤتمر الرسمي والاجتماعات والأحداث والأنشطة الجارية على هامش المؤتمر في اسطنبول، ولا سيما اجتماعات المجموعات الرئيسية لشركاء الموئل الثاني، التي ستتم في اسطنبول قبيل بداية مؤتمر الموئل الثاني.

دور محافل الشركاء

١٧ - ستقوم السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية والاتحادات والنقابات وذوو الاختصاص المهني والقطاع الخاص والبرلمانيون والمؤسسات في "محافل الشركاء" هذه بأمور من بينها مناقشة دورهم المستقبلي في تنفيذ جدول أعمال الموئل. وسيطلب إليهم إعداد بيان خطي يضم:

(أ) بياناً موجزاً بدور كل من الشركاء غير الرسميين في العملية التحضيرية للمؤتمر، فضلاً عن المداومات في محفل الشركاء التابع لكل منهم؛

(ب) موجزا بليغا للقضايا المشمولة بـ "توفير المسكن للجميع" و "التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية في عالم آخذ في التوسع التحضري" من وجهة نظر الدوائر العالمية التابعة لكل محفل من محافل الشركاء؛

(ج) التعهدات المحددة بشأن تنفيذ جدول أعمال الموئل وخطة عمل المؤتمر، فضلا عن الاقتراحات المتعلقة باستراتيجية تنفيذ جدول أعمال الموئل؛

(د) القيود الدولية والوطنية والمحلية التي يتعين إزالتها أو تخفيفها، من وجهة نظر الشركاء، حتى يتسنى الوفاء بالتعهدات المحددة.

وسيتم توجيه هذه البيانات الخطية من كل من محافل الشركاء وتعرض على اللجنة الثانية لتيسير عملها وإعداد تقريرها للجلسة العامة للمؤتمر. ومن المتوقع أن تعقد سبعة محافل للشركاء تشارك فيها السلطات المحلية والمنظمات غير الحكومية ومؤسسات القطاع الخاص وذوو الاختصاص المهني والمؤسسات ونقابات العمال والبرلمانيون، على التوالي. وباستثناء محفل المنظمات غير الحكومية، سيستغرق كل من تلك الأنشطة يوما أو يومين. وسيخصص يوم إضافي لعقد "جمعية الشركاء" التي ستتيح المجال للتبادل المفتوح لوجهات النظر عبر القطاعات وفيما بين الشركاء بأسرهم.

- جلسات التفاوض والنقاش: الإجراءات المتوقعة

١٨ - من المتصور أن تبدأ جلسات تفاوض ونقاش الشركاء للجنة الثانية في اليوم الثاني للمؤتمر، وأن تستغرق ما يقارب الخمسة أيام بجلسات تعقد صباحا وبعد الظهر. وسيقوم كل محفل من محافل الشركاء بانتقاء أسماء ممثليهم في جلسات التفاوض والنقاش وتوجيهها إلى رئيس اللجنة الثانية. وبعد الدعوة التي يوجهها رئيس اللجنة الثانية لمخاطبة اللجنة في يوم وموعد محددين، سيقوم الممثلون بعرض بياناتهم على اللجنة الثانية أثناء انعقادها. وفي ختام تلاوة البيان، يتوقع أن تتاح الفرصة للوفود للقيام بتوجيه الأسئلة إلى الممثلين أو استيضاح بعض جوانب بياناتهم. ويتوقع أن يقوم مكتب المؤتمر أثناء المشاورات السابقة للمؤتمر، من ٢٠١ حزيران/يونيه، بإنجاز المبادئ التوجيهية التي ستقترح بالنسبة لجلسات التفاوض والنقاش.

- المساهمة في المؤتمر

١٩ - يتمثل هدف جلسات التفاوض والنقاش في إتاحة المجال للشركاء للقيام بعرض وجهات نظرهم على المؤتمر بشأن استراتيجية تنفيذ جدول أعمال الموئل وكيفية رؤيتهم لدور كل منهم في ذلك وما يعتبرونه بمثابة الأولويات للتنفيذ. وفي ختام جلسات التفاوض والنقاش، ستقوم اللجنة، بعد الإحاطة من محافل الشركاء عن طريق ممثليها، بمداولة تقريرها الذي يتوقع أن يشتمل على سلسلة من الملخصات الرئاسية لمداولات كل محفل وكل عملية حوار. ومن المتوقع أيضا أن تشكل الإسهامات التحريرية للشركاء مرفقا يذيل به تقرير

المؤتمر. ومن المتوقع أيضا أن تقوم اللجنة، بعد الإحاطة من جلسات التفاوض والنقاش، بإدراج توصيات بشأن الإطار المستقبلي للتعاون فيما بين مختلف الشركاء على المستويات الوطنية والدولية والمحلية. ومن أجل ذلك، ستخصص جلسة واحدة أثناء جلسات التفاوض والنقاش لبيانات يقدمها ممثلو وكالات الأمم المتحدة لاستبيان آرائهم بشأن هذا الجانب الهام من التنفيذ. كما أن من المتصور أن يتم إثراء مداورات اللجنة الثانية وتقريرها، بقدر أكبر، ببيانات رؤساء "منتدى التضامن الإنساني" و "عمليات حوار الموئل للقرن ٢١"، وهي مجموعة مؤلفة من عشر عمليات رفيعة المستوى لتبادل وجهات النظر فيما بين الخبراء بشأن قضايا رئيسية لتنمية المستوطنات البشرية، ستكون مفتوحة للجمهور، ويتوقع أن تتولد عنها توصيات ستعرض على اللجنة الثانية أثناء الأسبوع الثاني من المؤتمر.

- عولمة الرؤية المشتركة

٢٠ - وباختصار، فإن الهدف الرئيسي لجلسات تفاوض ونقاش الشركاء، المقرر عقدها تحت رعاية اللجنة الثانية في مؤتمر الموئل الثاني في اسطنبول، سيكون تحديد أولويات العمل وإرساء الأسس للطرائق العملية للتعاون في المرحلة التي تلي المؤتمر. كما ينبغي لجلسات تفاوض ونقاش الشركاء أيضا إتاحة المجال للمؤتمر للتوصل إلى توافق في الآراء بشأن دور شركاء الموئل الثاني وبشأن العلاقات فيما بينهم ومع الحكومات المركزية، وبشأن المساهمات الخاصة بهم في تحقيق التنمية المستدامة للمستوطنات البشرية ضمن إطار جدول أعمال الموئل، استنادا إلى وجهات نظرهم وشهاداتهم وتعهداتهم. ومن المتوقع أيضا أن يتم إرفاق التعهدات ووجهات النظر المتعلقة بتنفيذ جدول أعمال الموئل كما أعرب عنها الشركاء، بتقرير المؤتمر، وأن تجسد الالتزامات التي تعهدوا بها في سياساتهم وبرامج العمل التي ستلي مرحلة اسطنبول، مما يؤدي إلى رؤية معولمة لتنمية المستوطنات البشرية، وإلى أولويات مشتركة وأشكال جديدة للتعاون على المستويات الدولية والوطنية والمحلية. ومن شأن مثل هذا الانتشار لغايات جدول أعمال الموئل وتوصياته وبرامجه على مستوى المجتمع المدني، أن يكون في نهاية الأمر، بمثابة أفضل ضمان للنجاح.
